

الجمهورية التونسية
RÉPUBLIQUE TUNISIENNE



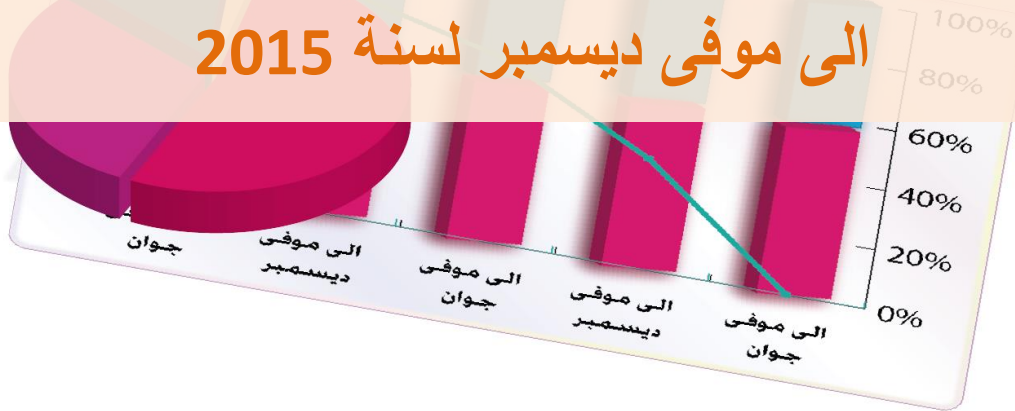
وزارة المالية

MINISTÈRE DES FINANCES

الإدارة العامة للموارد و التوازنات



تقرير النصف السنوي حول تنفيذ ميزانية الدولة الى موفى ديسمبر لسنة 2015



- (1) المعطيات معدة بحساب المليون دينار تونسي،
- (2) يتم إعداد البيانات طبقا للقانون الأساسي للميزانية (قانون عدد 42 لسنة 2004 المؤرخ في 13 ماي 2004)،
- (3) تبدأ السنة المالية في 1 جانفي و تنتهي في 31 ديسمبر من نفس السنة،
- (4) تعد البيانات على الأساس النقدي أي الاستخلاص بالنسبة للموارد و الدفع بالنسبة للنفقات،
- (5) لطلب المزيد من التوضيح يمكن الاتصال بـ :

السيدة ابتسام بن علجية Ibalgia@finances.tn

السيدة ليلى القسنطيني ksontinilaila@yahoo.fr

الإدارة العامة للموارد و التوازنات وزارة المالية القصبة تونس

الهاتف : 71 569 369

الفاكس : 71 575 681

الظرف الاقصادي

موارد ميزانية الدولة

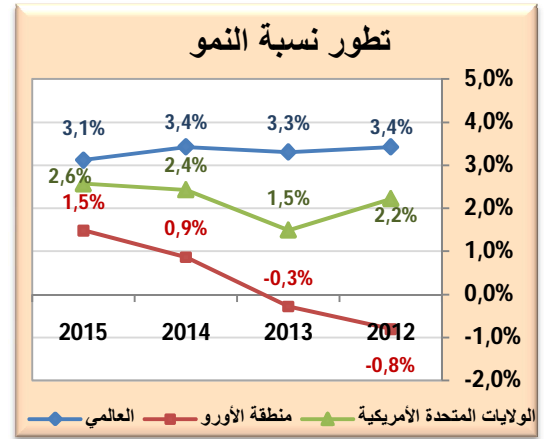
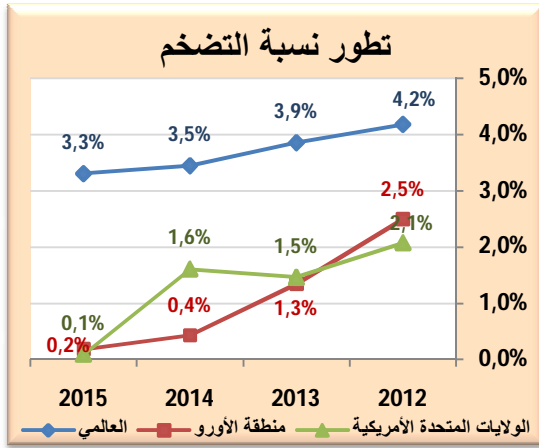
- I. المداخيل الجبائية 9
- II. المداخيل غيرالجبائية 17
- III. موارد الاقتراض والخزينة 21

نفقات ميزانية الدولة

- I. نفقات التصرف 24
- II. نفقات التنمية و القروض 31
- III. خدمة الدين العمومي 34

عجز ميزانية الدولة و تمويله

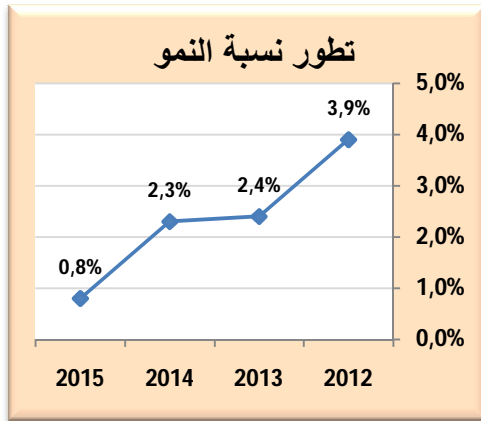
سجل النشاط الاقتصادي العالمي تراجعاً سنة 2015 حيث بلغت نسبة النمو 3.1% مقابل 3.4% سنة 2014. و قد نتجت هذه النسبة بالأساس عن التباطؤ الاقتصادي في البلدان الصاعدة والصين و ذلك بالرغم من التحسن المحدود لاقتصاديات الولايات المتحدة و منطقة الأورو والمبينة كما يلي:



المصدر: صندوق النقد الدولي

كما سجلت مستويات التضخم اجمالاً تراجعاً لا سيما في منطقة الأورو و الولايات المتحدة الأمريكية، و قد عرف مؤشر أسعار المواد الأساسية انخفاضاً هاماً شمل كافة مجموعات المواد و خاصة منها الطاقة حيث سجل سعر برميل النفط الخام من نوعية البرنت تراجعاً من معدل 99 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 52 دولار للبرميل سنة 2015.

كما تميز الظرف العالمي باحتداد الأزمات السياسية و الأمنية و تنامي ظاهرة الإرهاب في بعض البلدان المجاورة و في منطقة الشرق الأوسط مما أدى إلى انعكاسات متفاوتة على الآفاق الاقتصادية للمنطقة و للعالم ككل.



سجل النشاط الاقتصادي لسنة 2015 نسبة نمو في حدود 0.8% بالأسعار القارة متأتية أساسا من ارتفاع نمو قطاع الفلاحة و الصيد البحري بـ9.2% .

و دون اعتبار قطاع الفلاحة و الصيد البحري يتراجع مستوى النمو المسجل في 2015 إلى مستوى الصفر نتيجة لتراجع نمو الصناعات غير المعملية بـ4% و قطاع الخدمات بـ0.5%. و حافظت نسبة التضخم على نفس المستوى المسجل في سنة 2014 أي 4.9% مقابل 5.8% سنة 2013 نتيجة لتباطؤ تطور أسعار المواد الغذائية و المواد المصنعة (5.2% و 4.8% مقابل 5.4% و 5.2% في سنة 2014)،

و سجلت المبادلات التجارية بالأسعار القارة انخفاضا بـ5.4% بالنسبة للصادرات و 2.4% بالنسبة للواردات، و بالأسعار الجارية انخفضت بـ2.8% بالنسبة للصادرات و 5.7% بالنسبة للواردات. و بلغ العجز التجاري 12048 م د و العجز الجاري 7602 م د أو 8.7% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 9% سنة 2014 و ذلك بالرغم من التراجع الكبير للمداخيل السياحية كنتيجة للعمليات الإرهابية خاصة منها المسجلة في أول السنة (عملية باردو في شهر مارس و هجوم سوسة في شهر جوان) و عملية أميين الرئاسة بشارع محمد الخامس في شهر أكتوبر.

و قد تواصل ارتفاع معدل أسعار صرف أهم العملات الأجنبية كما يلي:

2015	2014	2013	
1,962	1,700	1,625	الدولار
2,177	2,253	2,159	الأورو
16,126	16,000	16,558	اليان الياباني

المصدر: البنك المركزي

و علاوة على هذه العوامل فقد تواصلت الاعتصامات في القطاعين العمومي و الخاص وتواصلت ظاهرتي التهريب و التهرب الجبائي مما أدى الى ضرورة مراجعة توازنات المالية العمومية و ذلك بإقرار قانون مالية تكميلي في أوت 2015 تضمن بالخصوص:

- رصد اعتمادات لفائدة قطاع الدفاع و الأمن و الديوانة لمجابهة الارهاب،
- رصد اعتمادات لبرنامج الدعم الاقتصادي،
- رصد اعتمادات اضافية لتغطية الزيادة في الأجور المتعلقة بالاتفاقيات القطاعية المبرمة في 2015.

و قد أفضى تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى ديسمبر لسنة 2015 إلى تسجيل:

- موارد ذاتية في حدود 20159 م د مقابل 20360 م د في موفى 2014 أي بانخفاض بحوالي 202 م د،
- نفقات دون اعتبار أصل الدين بحوالي 23896 م د مقابل 23968 م د في موفى 2014 أي بانخفاض بـ72 م د،
- عجز في حدود 4.8% من الناتج الإجمالي المحلي مقابل 5% منجزه لموفى سنة 2014،
- حجم دين عمومي 53.9% من الناتج الإجمالي المحلي مقابل 50.8% مسجلة إلى موفى سنة 2014.

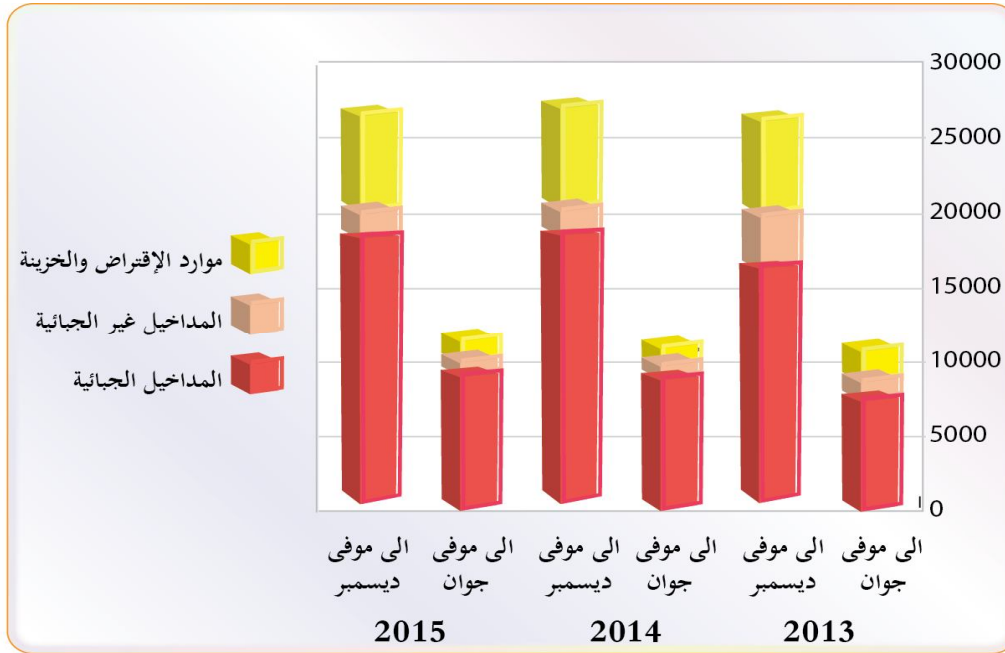
موارد ميزانية الدولة

و يحوصل الجدول التالي تطور توازن ميزانية الدولة الى موفى كل سداسية من 2013،
2014 و 2015.

%الانجاز	2015			2014		2013		
	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	ق م ت	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	
95.3%	20 159	10 160	21 152	20 360	9 927	19 992	8 853	الموارد الذاتية
99.9%	18 487	9 276	18 510	18 674	9 063	16 322	7 640	المداخل الجبائية
63.3%	1 671	884	2 642	1 687	863	3 671	1 213	المداخل غير الجبائية
99.3%	6 703	1 465	6 748	6 957	1 205	6 442	2 089	موارد الإقتراض والخزينة
96.3%	26 862	11 624	27 900	27 318	11 132	26 435	10 942	مجموع الموارد
97.3%	17 229	7 768	17 702	17 285	7 663	17 446	7 166	نفقات التصرف
99.6%	11 582	5 754	11 631	10 541	5 291	9 608	4 772	الأجور
102.0%	1 045	548	1 024	943	491	970	453	وسائل المصالح
94.0%	4 602	1 465	4 896	5 801	1 881	6 868	1 940	التدخلات و التحويلات
0.0%			151					تدفقات الطارئة
91.2%	4 802	1 523	5 264	4 792	1 050	4 394	1 278	نفقات التنمية
98.2%	2 358	749	2 401	1 634	560	1 684	556	الإستثمارات المباشرة
97.7%	1 407	418	1 440	2 163	238	1 665	304	التمويل العمومي
97.9%	1 037	355	1 059	996	252	1 045	419	تدخلات أخرى
0.0%			365					نقات التنمية غير الموزعة والطارئة
194.6%	222	75	114	376	159	171	10	القروض
95.6%	4 609	2 258	4 820	4 865	2 259	4 423	2 487	خدمة الدين العمومي
96.3%	26 862	11 624	27 900	27 318	11 132	26 435	10 942	مجموع التدفقات
97.9%	-4 100	-186	-4 186	-4 074	286	-5 207	-416	عجز الميزانية (دون المصادرة والهبات)
	-4.8%		-4.8%	-5.0%		-6.9%		النسبة من الناتج

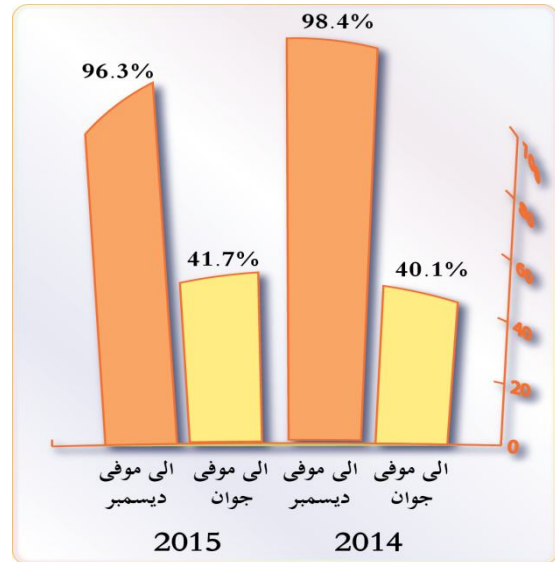
بلغت موارد ميزانية الدولة إلى موفى ديسمبر 2015 حوالي 26862 م د مقابل 27318 م د إلى موفى ديسمبر 2014 مسجلة بذلك تراجعاً بـ456 م د أو 2% و يهيم هذا التراجع الموارد الذاتية لحدود 202 م د و موارد الاقتراض و الخزينة لحدود 254 م د.

هيكلية و تطور موارد ميزانية الدولة



% الانجاز

مقارنة بتقديرات قانون المالية التكميلي لسنة 2015 سجلت موارد ميزانية الدولة نسبة انجاز بحوالي 96% أي بنقص عن التقديرات بمبلغ 1039 م د يهيم أساساً المداخيل غير الجبائية (971 م د).



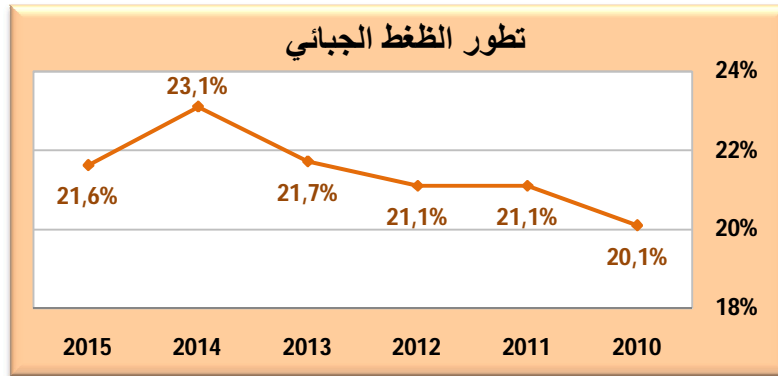
I. المداخل الجبائية

بلغت المداخل الجبائية سنة 2015 حوالي 18487 م د مقابل 18674 م د سنة 2014 مسجلة بذلك تراجعاً بـ 186 م د أو 1% يعود أساساً إلى تراجع مردود الضريبة على الشركات.

و تفسر هذه النتائج بـ:

- تراجع النمو الاقتصادي بالأسعار القارة و الأسعار الجارية (0.8% و 5.8%)،
- تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية الذي كان له تأثير سلبي على جباية الشركات البترولية،
- تراجع قيمة الواردات حيث سجلت انخفاضا بـ 5.7% مقابل ارتفاع بـ 6.4% سنة 2014.

و يهم هذا التراجع (186 م د) لحد 114 م د مداخل النظام الداخلي و التي تمثل 76% من جملة المداخل الجبائية و لحد 72 م د مداخل النظام الديواني و التي تمثل 24% من جملة المداخل الجبائية.



1. الأداءات المباشرة

بلغت المداخل المتأتية من الأداءات المباشرة حوالي 7816 م د سنة 2015 مقابل 8169 م د في سنة 2014 أي بنقص بحوالي 354 م د أو 4% نتج عن تراجع مردود الضريبة على الشركات بـ 1233 م د من ناحية و زيادة في مردود الأداء على الدخل بـ 880 م د من ناحية أخرى.

❖ الضريبة على الدخل:

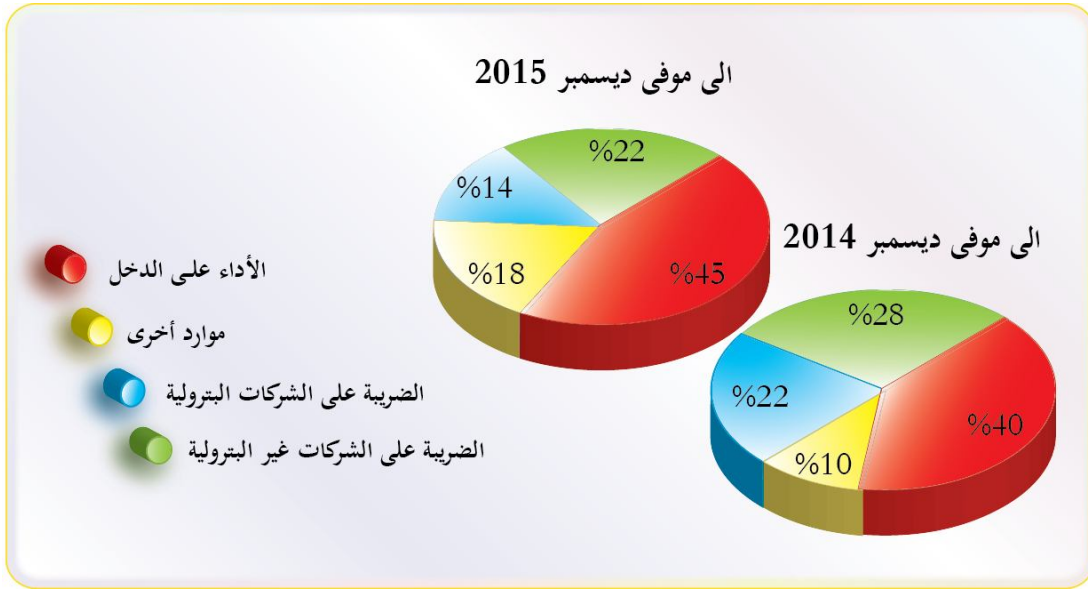
سجلت الضريبة على الدخل زيادة بـ880 م د أو 21% تهتم بالأساس التسبقات على الخصم من المورد بـ851 م د أو 22% و التي تتأتى أساساً من:

- الضريبة على المرتبات و الأجور بـ 289 م د أو 9% نتيجة لتطبيق البرنامج العام للزيادة في الأجور بعنوان سنة 2014 إلى جانب مفعول الانتدابات الجديدة في القطاع العمومي. و تمثل الضريبة على المرتبات و الأجور 71% من مجموع الضريبة على الدخل و 45% من مجموع الأداءات المباشرة مقابل 80% و 40% سنة 2014،
- الخصم من المورد بنسبة 1.5% على الصفقات بـ257 م د،
- الخصم من المورد بعنوان الأتعاب و العمولات و أجور الوساطة و كذلك مكافآت الأنشطة غير التجارية بـ128 م د،
- الخصم من المورد على مداخيل رؤوس الأموال المنقولة بـ125 م د.

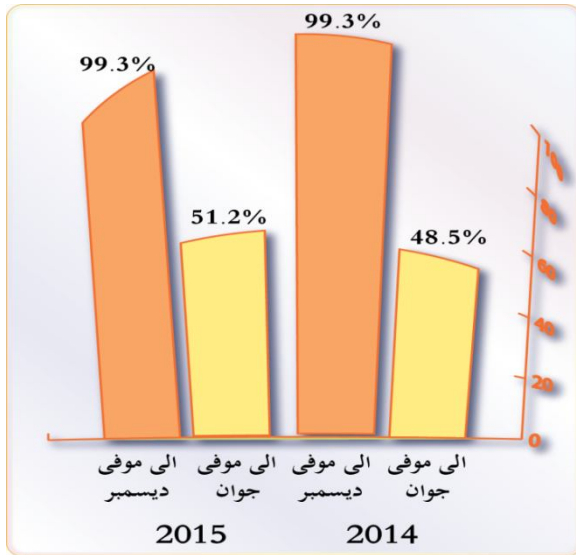
❖ الضريبة على الشركات:

سجلت المداخيل المتأتية من الضريبة على الشركات تراجعاً بـ1233 م د أو 30% نتيجة لتراجع الجباية على الشركات البترولية، من جهة، بـ702 م د أو 39% بالعلاقة مع تراجع أسعار النفط بالأسواق العالمية (من معدل 99 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 52 دولار سنة 2015)، من جهة أخرى تراجع مردود الضريبة على الشركات غير البترولية بـ532 م د أو 23% مرده أساساً ضعف مستويات النمو المسجلة في سنة 2014 و 2015 (2.3% و0.8%).

هيكله الأءاءاء المباشرة



% الانءاز



بلءء نسبة الانءاز للأءاءاء المباشرة فى سنة 2015 ءوالى 99% بالرجوع لءءءفرءاء قاءون المالة الءكمبلى و ءبلء هءه النسبة 85% للضربفة على الشركاء و 110% للضربفة على الءءءل.

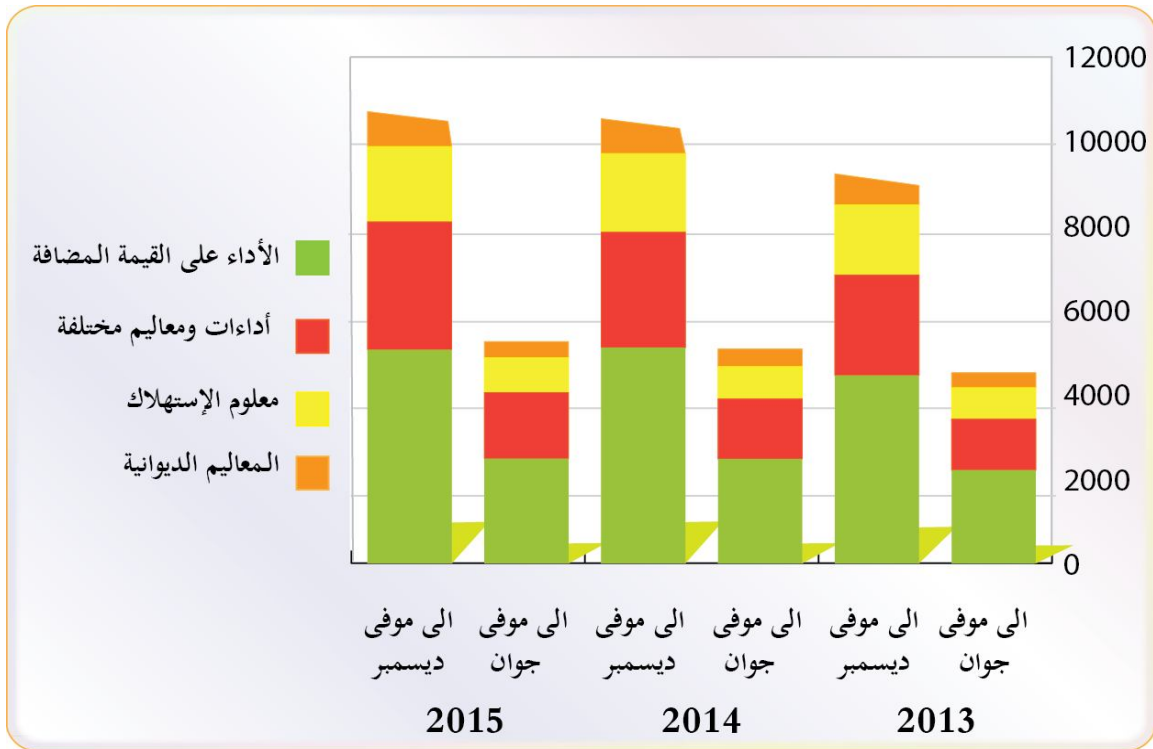
2. الأءاءاء و المءاليم ءفر المباشرة

بلءء ءملة مءاءبءل الأءاءاء و المءاليم ءفر المباشرة فى موفى ءيسمبر 2015 ما قدره 10672 م ء مءابل 10504 م ء فى موفى ءيسمبر 2014 مسءلة بءلك ارءقاءا بـ167 م ء أو 2%. و ءءمبء الأءاءاء ءفر المباشرة بأهمفة المءاءبءل المسءءلءة بعءوان مءءءل الأءءءة الاءءصاءفة بالسوق الءاءبفة و الءى ءبلء 59% من ءملة الأءاءاء.

و يحصل الجدول الموالي توزيع الأداءات غير المباشرة حسب النظام و الأداء الى موفى ديسمبر 2015:

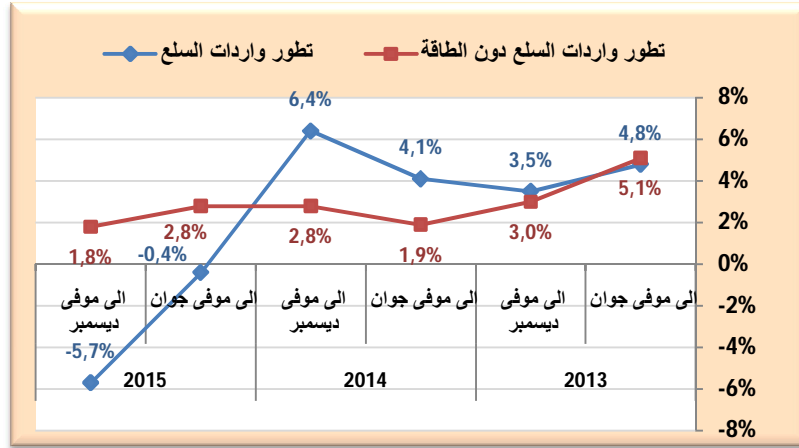
المجموع	نظام ديواني	نظام داخلي	
825	825	-	المعاليم الديوانية
5057	2416	2641	الأداء على القيمة المضافة
1773	892	881	معلوم الإستهلاك
3016	253	2764	أداءات ومعاليم مختلفة
10672	4386	6285	المجموع

هيكل و تطور الأداءات غير المباشرة

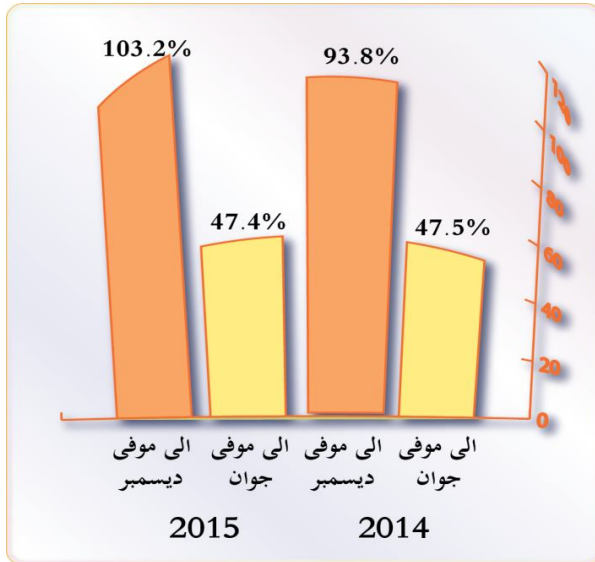


❖ المعاليم الديوانية

بلغت المداخل المتأتية من المعاليم الديوانية في سنة 2015 حوالي 825 م د أي نفس المستوى تقريبا لسنة 2014 و ذلك بالرغم من انخفاض واردات السلع بـ 5.7% و تطور الواردات دون اعتبار الطاقة بـ 1.8% سنة 2015 مقابل زيادة بـ 6.4% و 2.8% على التوالي سنة 2014 كما يوضحه الرسم البياني التالي:



% الإنجاز

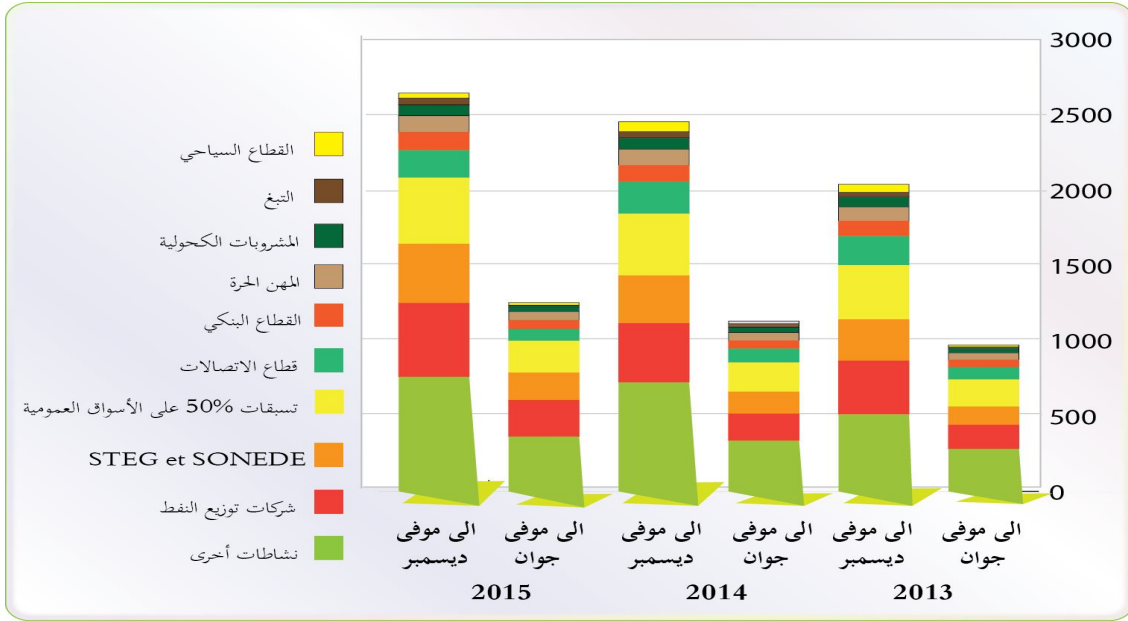


و تجدر الاشارة الى أن المعاليم الديوانية المنجزة سنة 2015 قد تجاوزت تقديرات قانون المالية التكميلي.

❖ الأداء على القيمة المضافة

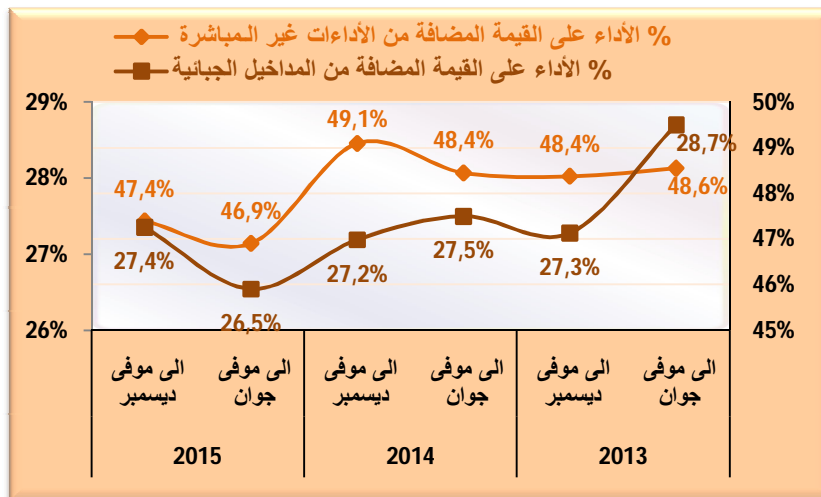
بلغت الاستخلاصات بعنوان الأداء على القيمة المضافة 5057 م د سنة 2015 مقابل 5107 م د سنة 2014 مسجلة بذلك تراجعاً بـ49 م د أو 1% و يعزى هذا التراجع أساساً إلى تراجع الأداء على القيمة المضافة الموظف على التوريد من جهة بـ240 م د أو 9% مقابل ارتفاع بـ242 م د أو 10% في سنة 2014 بالعلاقة مع تراجع نسق الواردات. من جهة أخرى تطور نسق استخلاصات النظام الداخلي بـ191 م د أو 8% ناتج عن تطور الأداء على القيمة المضافة المستخلص من شركات توزيع البترول بـ104 م د و الشركة التونسية للكهرباء و الغاز بـ77 م د.

هيكل و تطور الأداء على القيمة المضافة (نظام داخلي)



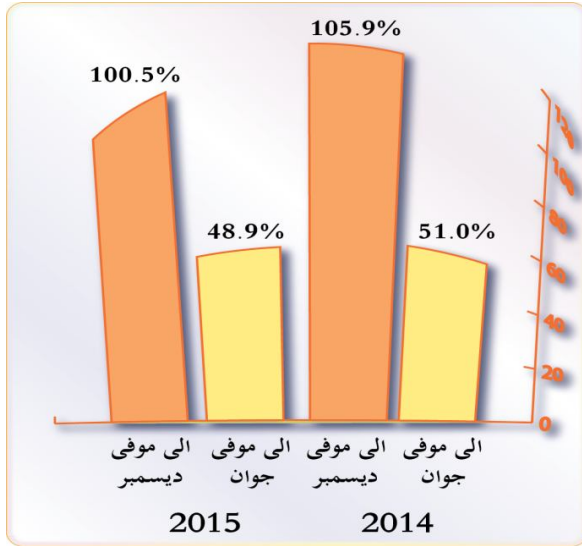
و تجدر الإشارة أنه في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2015 تم التخفيض في نسبة الأداء على القيمة المضافة الموظف على القطاع السياحي (من 12% إلى 6%) و هو ما يفسر انخفاض مردود هذا القطاع من 65 م د في موفى 2014 إلى 35 م د في موفى 2015.

✓ تطور بعض المؤشرات



يمثل الأداء على القيمة المضافة 27% من المداخل الجبائية و 47% من الأداءات غير المباشرة.

% الإنجاز

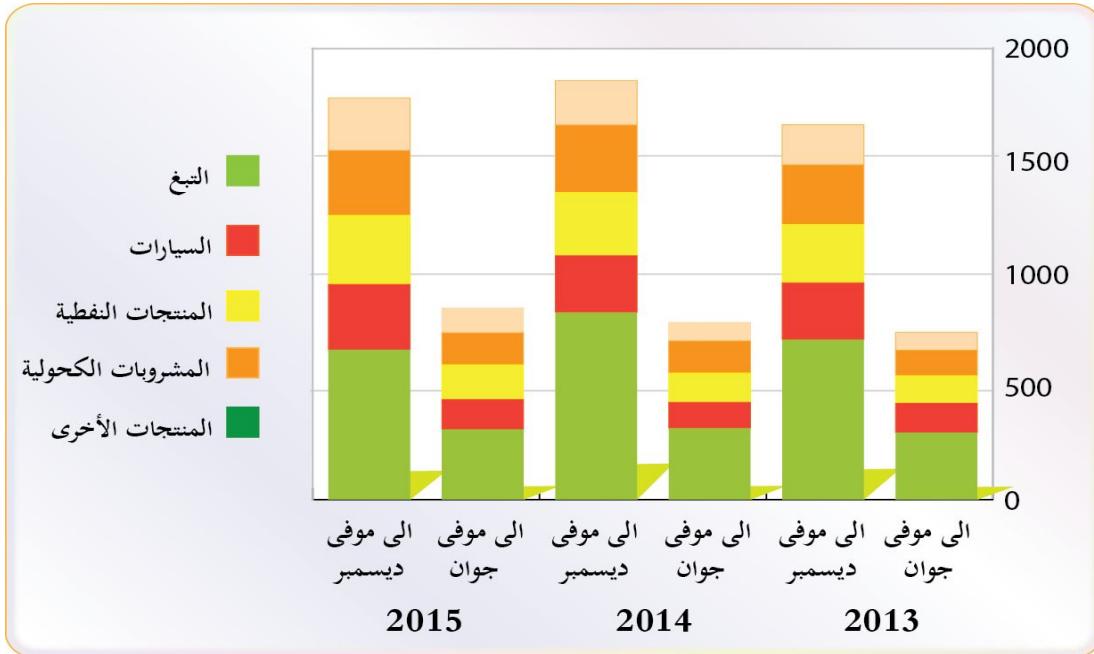


تميزت استخلاصات الأداء على القيمة المضافة بتحقيق نسبة انجاز تتجاوز تقديرات قانون المالية التكميلي لسنة 2015 و لسنة 2014.

❖ معلوم الإستهلاك

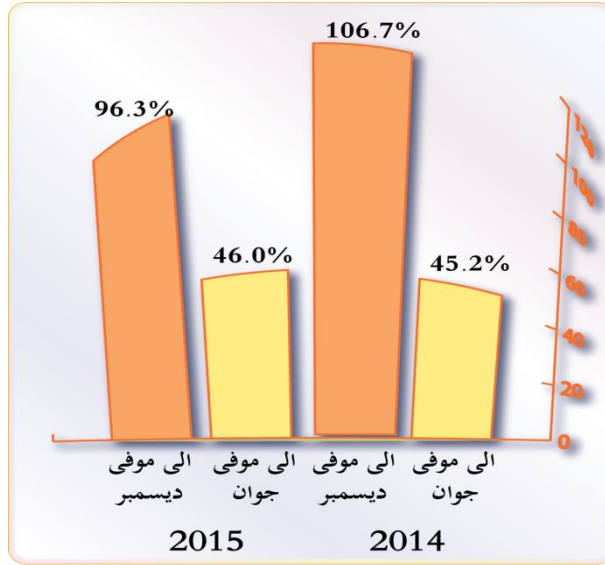
بلغت مداخيل المعلوم على الإستهلاك سنة 2015 ما قدره 1773 م د مقابل 1851 م د في سنة 2014 أي بانخفاض قدره 78 م د نتج عن انخفاض مداخيل التبغ بـ166 م د من ناحية وارتفاع مداخيل السيارات بـ38 م د والمنتجات النفطية بـ26 م د من ناحية أخرى.

هيكل و تطور المعلوم على الاستهلاك



و بالرجوع لتقديرات قانون المالية التكميلي لسنة 2015، سجلت مداخيل المعلوم على الإستهلاك تراجعاً بـ68 م د يهم أساساً المشروبات الكحولية بـ41 م د و التبغ بـ32 م د. وبالتالي نسبة انجاز بحوالي 96% (النظام الداخلي: 97% و النظام الديواني: 96%).

% الإنجاز



❖ أداءات ومعاليم مختلفة

شهدت المداخيل المتأتية من المعاليم المختلفة باعتبار المعاليم الموظفة لفائدة حسابات الخزينة تطورا بـ11% في 2015 مقارنة بالنتائج المسجلة في موفى 2014 أي ما يعادل 295 م د. وتتوزع هذه المداخيل كما يلي:

% الانجاز	2015			2014		2013		
	الي موفى الى موفى	الي موفى الى موفى	ق م ت	الي موفى الى موفى	الي موفى الى موفى	الي موفى الى موفى	الي موفى الى موفى	
97.9%	ديسمبر	جوان	1 635	ديسمبر	جوان	ديسمبر	جوان	المعاليم الموظفة لحسابات الخزينة
106.1%	1 600	779	1 334	630	745	1 277	575	معاليم أخرى
101.6%	1 416	782	2 969	2 721	1 416	2 367	1 206	الجملة

و تجدر الإشارة أنه بمقتضى قانون المالية التكميلي لسنة 2014 تم تحويل فوائض مداخيل الصناديق الخاصة في الخزينة على نفقاتها المسجلة سنة 2014، بما قدره 832 م د، إلى موارد العنوان الأول.

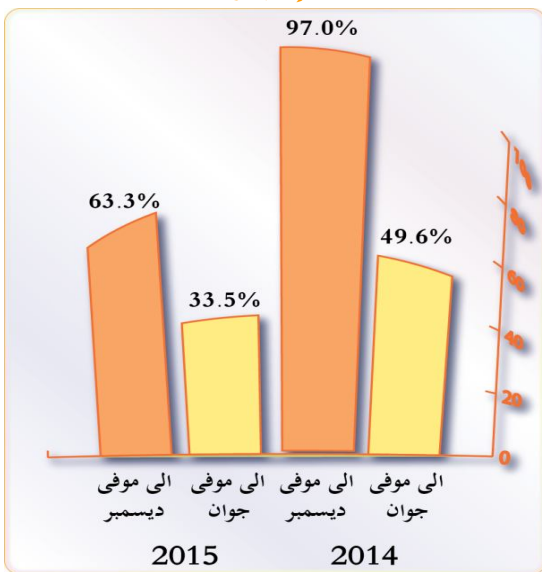
II. المداخل غير الجبائية

بلغت المداخل غير الجبائية في موفى ديسمبر 2015 حوالي 1671 م د مقابل 1687 م د في موفى ديسمبر 2014 أي تراجعاً بـ 15 م د أو 1%.

الإنجاز %	2015			2014		2013		
	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	ق م ت	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	
30.8%	150		487					مداخل النفط
19.4%	38	18	198	122	92	110	78	مداخل عبور أنبوب الغاز
57.7%	430	363	745	503	393	1 070	742	عائدات المساهمات
94.8%	292	97	308	370	1	225	34	هبات خارجية
				0		1 070	64	مداخل التخصيص
92.4%	148	79	160	133	84	152	53	إستخلاص أصل القروض
35.0%	70		200	96	0	479	0	مداخل المصادرة
99.9%	543	327	544	462	295	565	243	مداخل أخرى
63.3%	1671	884	2 642	1 687	863	3 671	1 213	الجملة

و بالرجوع الى تقديرات قانون المالية التكميلي لسنة 2015 شهدت المداخل غير الجبائية تراجعاً في حدود 971 م د يعود أساساً الى:

% الإنجاز



- تراجع مداخل النفط بـ 337 م د،
- تراجع عائدات المساهمات بـ 315 م د،
- تراجع مداخل عبور أنبوب الغاز الجزائري بـ 160 م د،
- تراجع مداخل المصادرة بـ 130 م د،

✓ مداخيل النفط

بلغت النتائج الوقتية المتعلقة بتسويق النفط لحساب الدولة في سنة 2015 من قبل المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية حوالي 342 م د و تولت المؤسسة المذكورة دفع تسبقة بهذا العنوان لفائدة الخزينة العامة للبلاد التونسية بمبلغ 150 م د. و سيتم استخلاص مستحقات الدولة المتبقية و البالغة 192 م د (150-342 م د) لاحقا في إطار تسوية النتائج النهائية لسنة 2015.

و بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية التكميلي (487 م د)، سجلت مداخيل النفط تراجعا بـ 145 م د (342-487 م د) يعزى أساسا الى العوامل التالية:

- انخفاض حجم الانتاج الوطني من النفط الخام بحوالي 251 ألف طن (2.453 مليون طن منتجة مقابل 2.704 مليون طن مقدرة)،
- تراجع معدل سعر برميل النفط بالسوق العالمية بحوالي 9.5 دولار (52 دولار مسجلة عوضا عن 62 دولار للبرميل مقدرة).

✓ الأتاوة الموظفة على عبور الغاز الجزائري للتراب التونسي

ناهر المبلغ المستوجب دفعه في سنة 2015 بعنوان الأتاوة الموظفة على عبور الغاز الجزائري للبلاد التونسية حوالي 152 م د (منها 115 م د بعنوان الكميات المسلمة لفائدة الشركة التونسية للكهرباء و الغاز و 37 م د متأتية من الكميات المصدرة) أي بزيادة قدرها حوالي 30 م د بالمقارنة مع نتائج سنة 2014 (122 م د) مردها تثمين الغاز المسلم لفائدة الشركة التونسية للكهرباء و الغاز بسعر السوق العالمية عوضا عن سعر تفاضلي بـ 90.8 دينار للطن معادل نفط معتمدة سنة 2014 و ما قبلها.

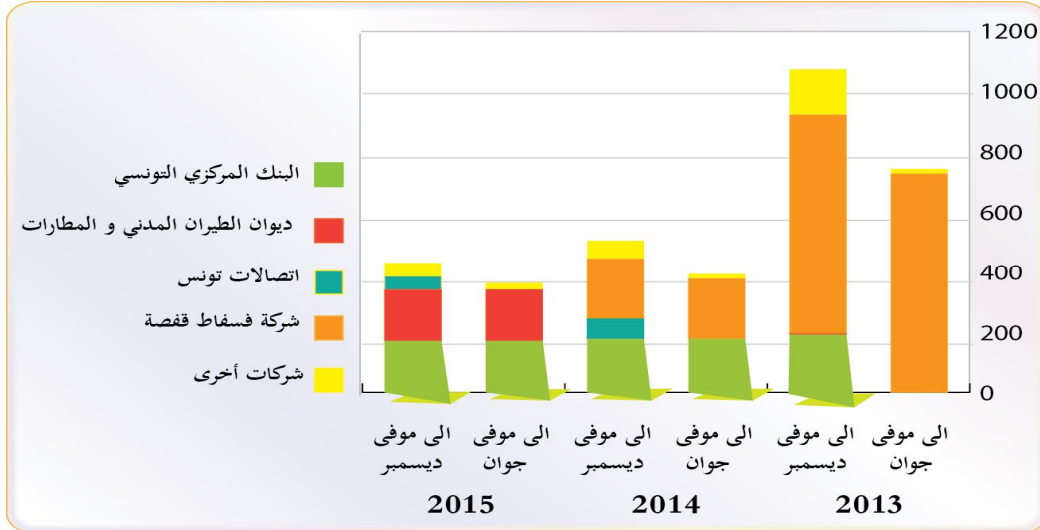
و في المقابل انحصرت الاستخلاصات بعنوان هذه الأتاوة لفائدة ميزانية الدولة في حدود 38 م د تبعا أساسا لعدم تمكن الشركة التونسية للكهرباء و الغاز دفع مستحقات الدولة في آجالها و سيتم خلال سنة 2016 دفع باقي المبلغ (114 م د) المتخلدة لدى كل من الشركة التونسية للكهرباء و الغاز (112 م د) و الشركات الأجنبية (2 م د).

✓ عائدات المساهمات

بلغت عائدات المساهمات 430 م د في موفى ديسمبر 2015 مقابل 503 م د في موفى ديسمبر 2014 أي انخفاضاً بـ74 م د يعزى هذا التراجع أساساً إلى:

- انخفاض عائدات شركة فسفاط قفصة بـ200 م د،
- انخفاض عائدات اتصالات تونس بـ22 م د،
- انخفاض عائدات ديوان البحرية التجارية و المواني بـ15 م د،
- انخفاض عائدات شركة نقل البترول عبر الصحراء بـ12 م د،
- ارتفاع عائدات ديوان الطيران المدني بـ170 م د.

هيكلية و تطور عائدات المساهمات



و تجدر الإشارة إلى أن الشركة التونسية للأنشطة البترولية سجلت مبيعات بقيمة 180 م د تقريبا بعنوان سنة 2015 وقع تأخير في آجال دفعها بالعلاقة مع الصعوبات التي تمر بها المؤسسة و قدرت هذه المبيعات بـ275 م د في قانون المالية التكميلي لسنة 2015 و دون اعتبار التأخير المذكور في آجال الدفع تبلغ مبيعات ETAP تراجعا بـ95 م د بالمقارنة مع التقديرات يعود أساساً إلى تراجع معدل سعر النفط في السوق العالمية بالمقارنة مع المعدل المعتمد عند التقديرات. وهو ما يعتبر السبب الرئيسي لبلوغ نسبة الانجاز لعائدات المساهمات حوالي 58% أي تراجع بـ315 م د بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية التكميلي لسنة 2015.

% الإنجاز



✓ هبات خارجية

سجلت الهبات الخارجية تراجعاً بـ 78 م د في موفى 2015 بالمقارنة مع النتائج المسجلة في موفى 2014 و تتأتى هذه الهبات أساساً من:

- الجزائر: 97 م د
- الإتحاد الأوروبي: 195 م د

✓ استخلاص أصل القروض

سجلت هذه المداخيل 148 م د في موفى ديسمبر 2015 مقابل 133 م د في موفى ديسمبر 2014 أي زيادة بـ 15 م د مقابل تراجع بـ 12 م د بالمقارنة بالنتائج المقدرة في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2015.

✓ مداخيل المصادرة

بلغت مداخيل المصادرة 70 م د في موفى ديسمبر 2015 مقابل 96 م د في موفى ديسمبر 2014 و 200 م د مقدرة و ذلك باعتبار التعقيدات القانونية و الإجرائية المتعلقة بوضعيتها و باستخلاص مداخيلها و التفويت فيها.

III. موارد الاقتراض و الخزينة

تم تعبئة موارد الاقتراض و الخزينة في حدود 6703 م د في موفى ديسمبر لسنة 2015 مقابل 6957 م د في نفس الفترة من السنة السابقة و 6748 م د مقدرة في إطار قانون المالية التكميلي. و تتوزع هذه الموارد كما يلي:

الانجاز %	2015			2014		2013		
	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	ق م ت	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	
210.6%	2 382	860	1 131	3 268	2 245	1 843	809	الاقتراض الداخلي
210.6%	2 382	860	1 131	3 268	2 245	1 843	809	الاقتراض فوق السنة
90.9%	155	130	170	181	91	165	34	رقاع الخزينة 52 اسبوع
235.4%	2 189	704	930	2 067	1 153	1 574	717	رقاع الخزينة القابلة للتنظير
				1	1			رقاع الخزينة قصاصة صفر
	0			959	959			الاكتتاب الوطني
						104	58	الاقتراض الداخلي بالعملة
	39	26	31	61	41			اقتناء معدات عسكرية
88.9%	4 993	531	5 617	3 625	469	3 437	296	الاقتراض الخارجي
92.9%	(2)4 321	298	4 653	3 030	357	(1)2 761	0	سحوبات على القروض الخارجية
106.3%	494	208	465	470	100	479	246	سحوبات على القروض الخارجية المباشرة
178.0%	178	25	100	125	13	197	50	القروض الخارجية المعاد إقراضها
			400	0				الصكوك الإسلامية
109.3%	7 375	1 390	6 748	6 893	2 714	5 280	1 105	الجملة
	-672	74		65	-1 509	1 163	984	ايداعات الخزينة
99.3%	6 703	1 465	6 748	6 957	1 205	6 442	2 089	موارد الاقتراض و الخزينة

- (1) علما و أن سحوبات في حدود 1121 م د تهم قرض صندوق النقد الدولي (801 م د) وقرض تركيا (320 م د) تم تسجيلها في 2014 و استعمالها لتمويل ميزانية 2013 طبقا لقانون المالية التكميلي لسنة 2013.
- (2) دون اعتبار 402 م د بعنوان قرض من البنك الافريقي للتنمية.

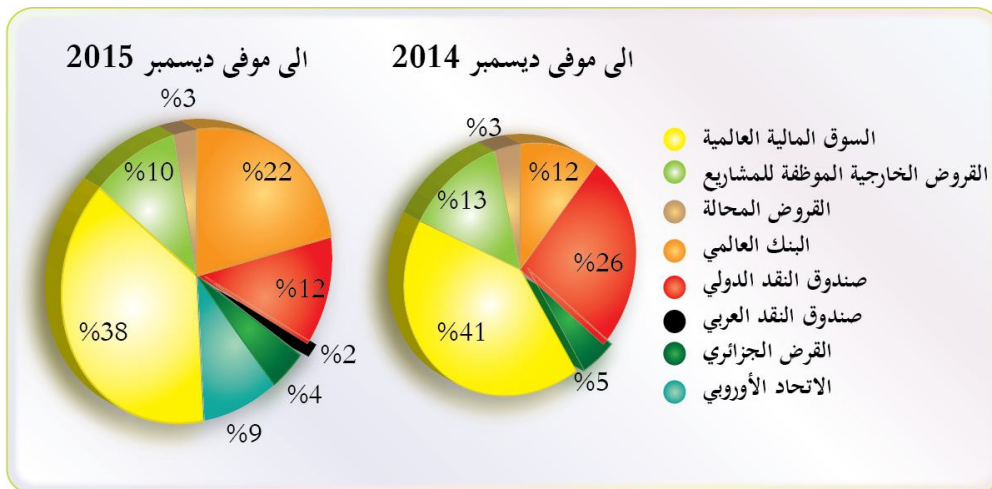
موارد ميزانية الدولة

و تتأتى موارد الاقتراض من:

- موارد اقتراض داخلي 2382 م د:
 - رقاغ الخزينة القابلة للتنظير: 2189 م د،
 - رقاغ خزينة قصيرة المدى: 155 م د،
 - اقتراض داخلي بالعملة: 38 م د.
- موارد اقتراض خارجي 4993 م د:
 - السوق المالية: 1892 م د
 - البنك الدولي: 1128 م د،
 - صندوق النقد الدولي: 588 م د،
 - الاتحاد الأوروبي: 435 م د،
 - القرض الجزائري: 197 م د،
 - صندوق النقد العربي: 81 م د،
 - القروض الخارجية الموظفة للمشاريع: 494 م د،
 - القروض المحالة: 178 م د.

و تجدر الإشارة أنه تم سحب 402 م د بعنوان قرض من البنك الإفريقي لم يتم استعماله لتمويل ميزانية 2015 و بقي ضمن حسابات الدولة بالبنك المركزي التونسي.

هيكلية السحوبات الخارجية



تستأثر السوق المالية العالمية بالنصيب الأوفر من الاقتراضات الخارجية أي مايعادل 38% سنة 2015 و 41% سنة 2014.

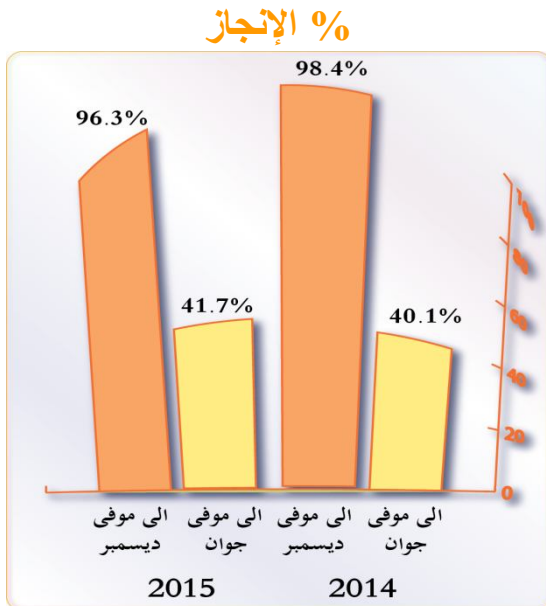
نفقات ميزانية الدولة

بلغت نفقات ميزانية الدولة الى موفى ديسمبر 2015 حوالي 26862 م د مقابل 27318 م د الى موفى ديسمبر 2014 أي انخفاضاً بـ 456 م د يهيم أساساً:

- نفقات التصرف الى حد 56 م د نتيجة تراجع نفقات دعم المحروقات بـ 1435 م د من جهة و ارتفاع نفقات الأجور بـ 1041 م د من جهة أخرى،
- قروض و تسبقات الخزينة لحد 154 م د،
- تسديد أصل الدين العمومي لحد 384 م د.

و يبين الجدول التالي هيكله و تطور نفقات ميزانية الدولة:

% الإنجاز	2015			2014		2013		
	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	ق م ت	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	
97.3%	17 229	7 768	17 702	17 285	7 663	17 446	7 166	نفقات التصرف
91.2%	4 802	1 523	5 264	4 792	1 050	4 394	1 278	نفقات التنمية
194.6%	222	75	114	376	159	171	10	قروض و تسبقات الخزينة
95.6%	4 609	2 258	4 820	4 865	2 259	4 423	2 487	خدمة الدين العمومي
96.3%	26 862	11 624	27 900	27 318	11 132	26 435	10 942	الجملة



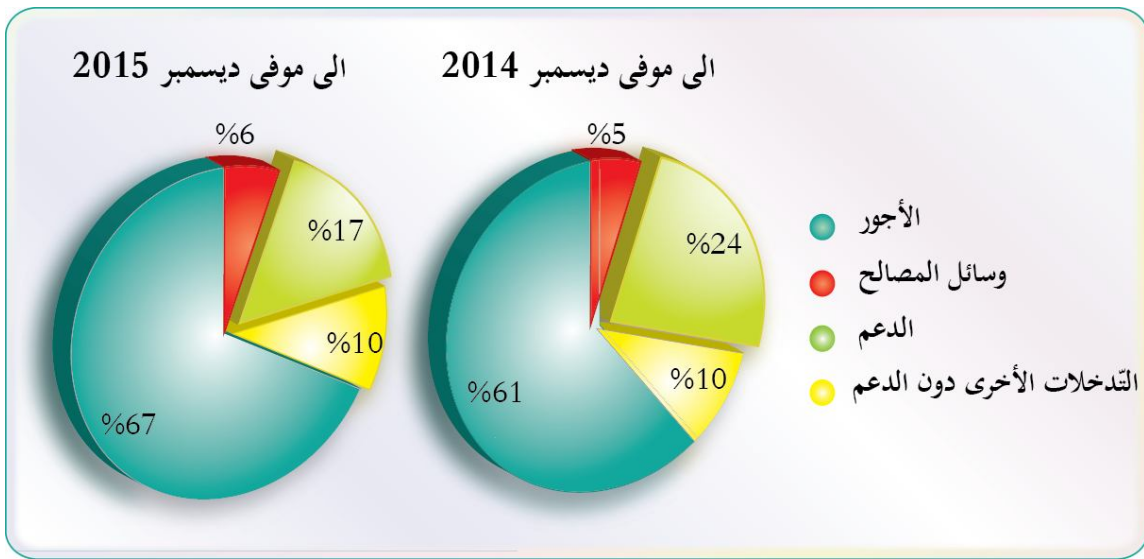
و بالرجوع إلى قانون المالية التكميلي لسنة 2015 شهدت نفقات ميزانية الدولة نسبة انجاز حوالي 96%.

I. نفقات التصرف

بلغت نفقات التصرف سنة 2015 حوالي 17229 م د مقابل 17285 م د سنة 2014 مسجلة بذلك تراجعاً بـ56 م د نتج عن:

- ✓ ارتفاع ملحوظ في نفقات التأجير العمومي (1041 م د) اثر تفعيل بعض الاتفاقيات القطاعية و البرنامج العام للزيادة في الأجور بعنوان سنة 2014.
- ✓ تراجع هام في نفقات دعم المحروقات (1435 م د) نتيجة انخفاض السعر العالمي للنفط حيث تراجع سعر البرميل الخام من معدل 99 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 52 دولار سنة 2015، هذا بالرغم من اعتماد مبدأ فصل عمليات تسويق المحروقات.

و دون اعتبار دعم المحروقات سجلت نفقات التصرف تطوراً بـ1379 م د أو 9%.

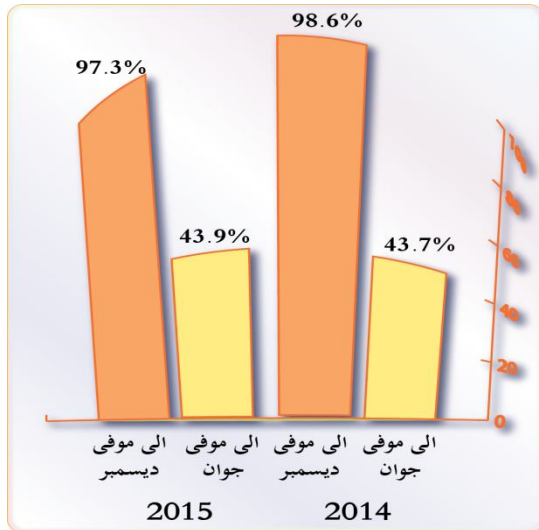


و يبين الرسم تزايد مناب الأجور من نفقات التصرف (من 61% إلى 67%) في حين تراجع مناب نفقات الدعم (من 17% إلى 24%).

نفقات التصرف حسب الوزارات



% الإنجاز



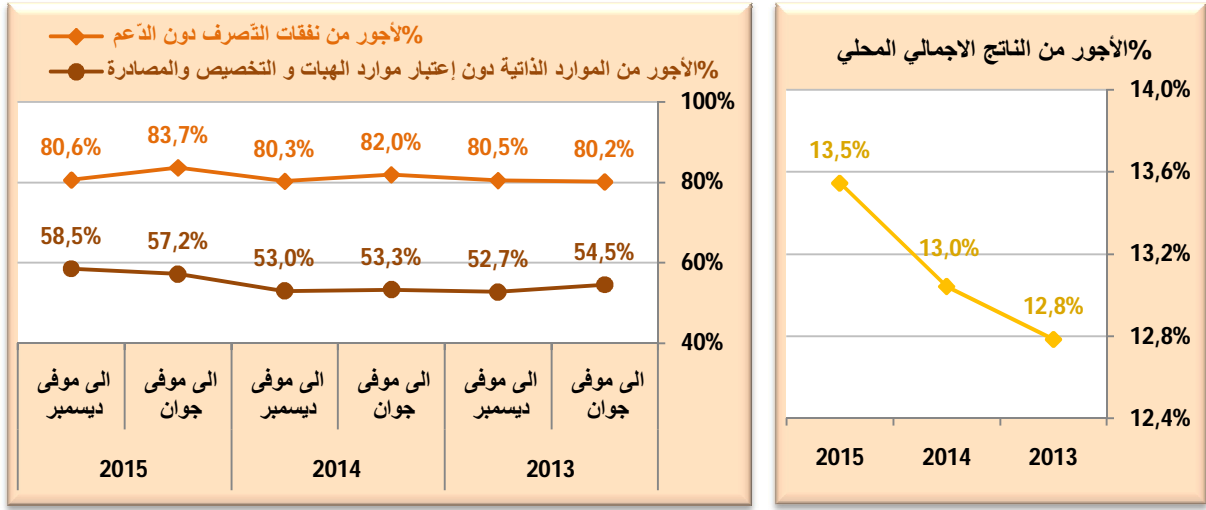
و بالرجوع الى قانون المالية التكميلي لسنة 2015 شهدت نفقات التصرف نسبة انجاز حوالي 97% أي أنه تم تحقيق اقتصاد بـ473 م د متأتي أساسا من نفقات دعم المحروقات (368 م د).

1. الأجور

تستأثر نفقات الأجور و المرتبات بالقسط الأوفر من نفقات التصرف حيث بلغت سنة 2015 حوالي 11582 م د مقابل 10541 م د سنة 2014 أي تطورا بـ1041 م د و ذلك بالعلاقة مع تفعيل اتفاقيات مبرمة مع عديد النقابات علاوة على البرنامج العام للزيادة بعنوان سنة 2014. و قد قدرت الانتدابات الصافية في 2015 بـ10900 عونا مقابل 8600 سنة 2014 و 13336 سنة 2013.

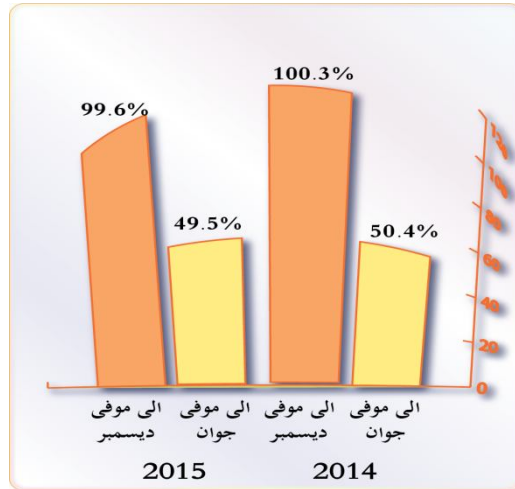
نفقات ميزانية الدولة

✓ تطور بعض المؤشرات التي تخص الأجور:



و بالمقارنة مع قانون المالية التكميلي لسنة 2015 بلغت نفقات التاجير نسبة انجاز في حدود 99.6%.

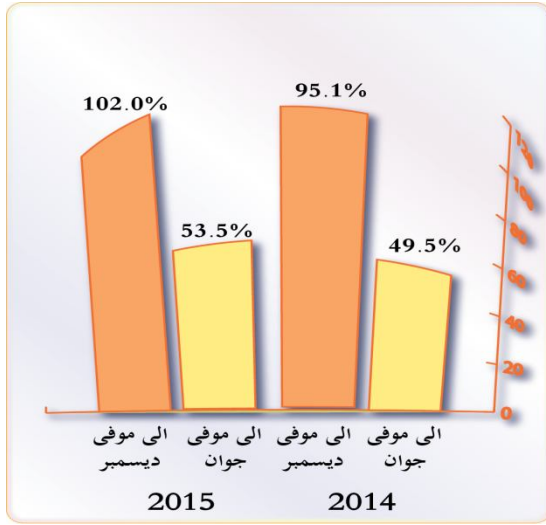
% الإنجاز



2. وسائل المصالح

بلغت نفقات وسائل المصالح سنة 2015 حوالي 1045 م د مقابل 943 م د سنة 2014 أي زيادة بـ102 م د أو 11% مقابل نقص بـ27 م د أو 3% في سنة 2014 مقارنة بنتائج 2013.

% الانجاز



بالمقارنة مع قانون المالية التكميلي بلغت نسبة الانجاز الى موفى ديسمبر 2015 حوالي 102% مقابل 95% في نفس الفترة من السنة السابقة.

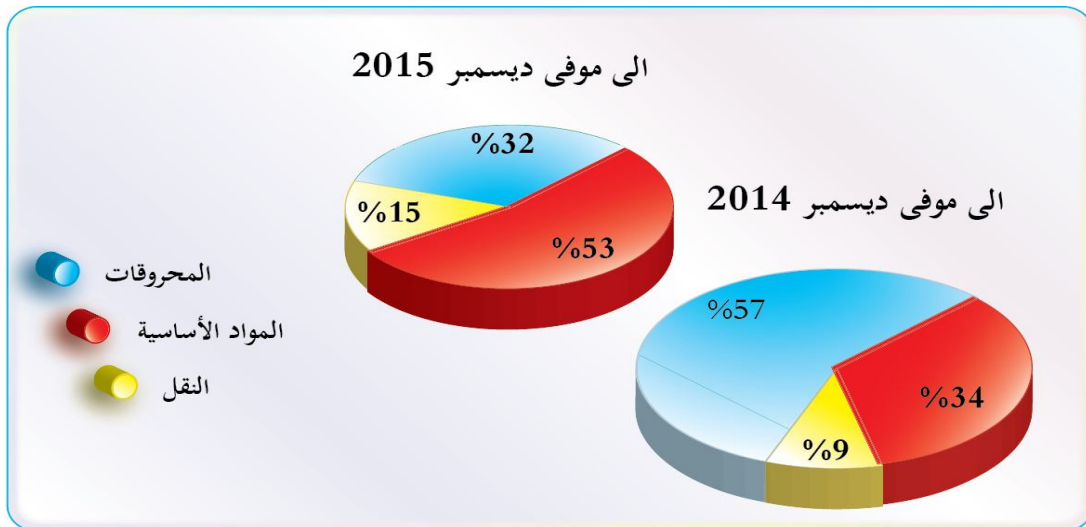
3. التدخلات و التحويلات

❖ نفقات الدعم

شهدت النفقات الموجهة للدعم في موفى ديسمبر 2015 تراجعا بـ1290 م د بالمقارنة مع النتائج المسجلة في نفس الفترة من السنة السابقة (2864 م د مقابل 4154 م د) و يعود هذا التراجع أساسا إلى تراجع دعم المحروقات بـ1435 م د مقابل زيادة في دعم المواد الأساسية بـ113 م د.

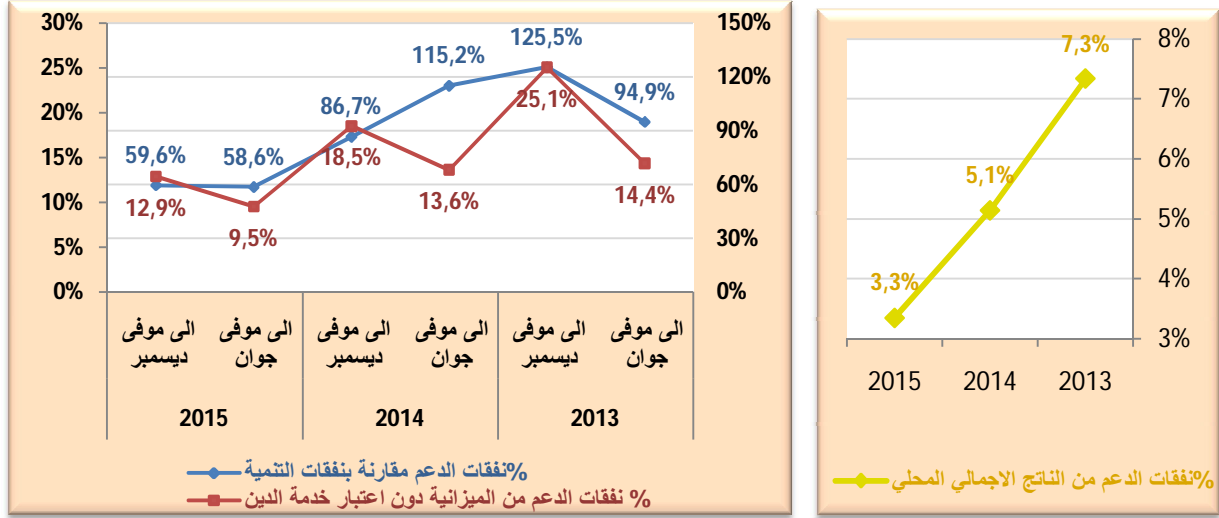
و بالرجوع إلى قانون المالية التكميلي لسنة 2015 سجلت نفقات الدعم نسبة انجاز في حدود 89% أي اقتصاد بـ368 م د متأت من دعم المحروقات.

توزيع نفقات الدعم



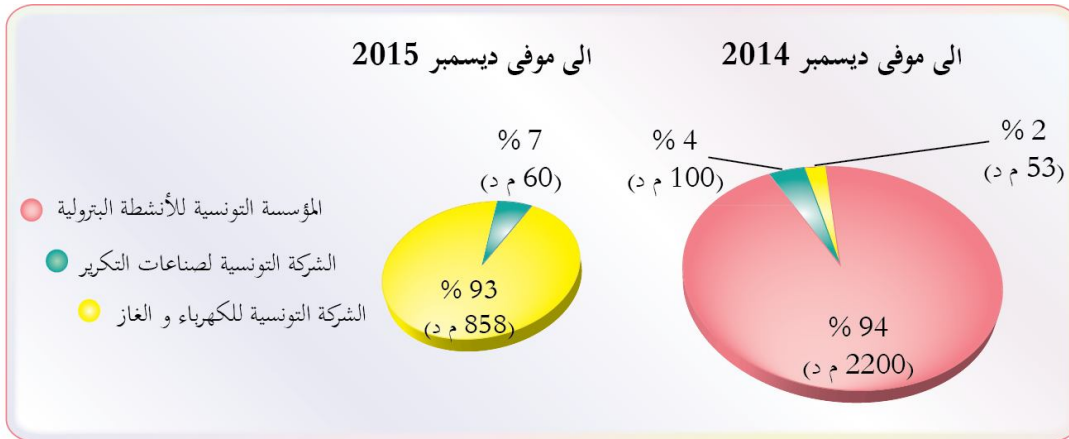
نفقات ميزانية الدولة

تطور بعض المؤشرات التي تخص نفقات الدعم



- **دعم المحروقات:** انحصرت نفقات دعم المحروقات في سنة 2015 في حدود 918 م د مقابل 2353 م د سنة 2014 مسجلة بذلك تراجعا بـ 61% أو 1435 م د يعود أساسا إلى انخفاض معدل سعر النفط في الأسواق العالمية (52 مقابل 99 دولار للبرميل).

توزيع نفقات دعم المحروقات



- و بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية التكميلي لسنة 2015 (1286 م د) تم تسجيل اقتصاد في نفقات دعم المحروقات بـ 368 م د تبعا لتراجع معدل سعر النفط في الأسواق العالمية (52 مقابل 62 دولار للبرميل مقدرة).

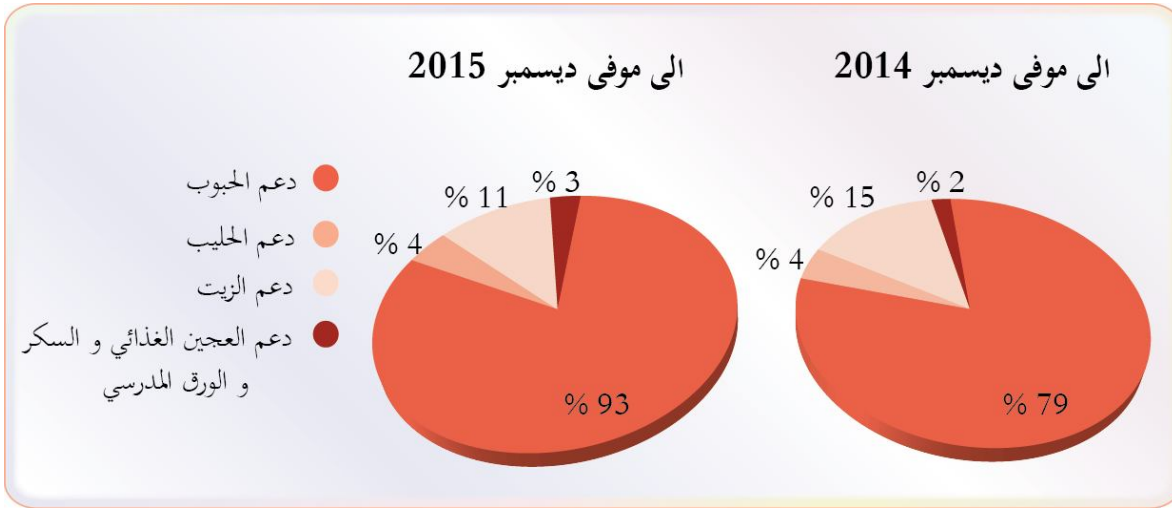
و تجدر الإشارة في هذا الإطار أنه الى جانب العوامل الايجابية التي مكنت من حصر الدعم بعنوان سنة 2015 في حدود المبلغ المذكور أعلاه (918 م د)، شهدت منظومة المحروقات خلال نفس السنة جملة من العوامل ذات الانعكاس السلبي على حجم الدعم ومنها بالخصوص:

- ارتفاع سعر صرف الدولار (1.962 دينار مقابل 1.950 مقدره و 1.700 مسجلة سنة 2014)،
- اعتماد مبدأ الفصل بين الشركات المعنية بتسويق المحروقات الذي تم إقراره في إطار جلسة العمل الوزارية في 21 ماي 2014، و تقتضي هذه العملية أن تتولى كل من الشركة التونسية لصناعات التكرير و الشركة التونسية للكهرباء و الغاز اقتناء حاجياتها من النفط الخام و الغاز الطبيعي بالسعر العالمي عوضا عن الأسعار التفاضلية المعتمدة سابقا.
- ارتفاع كلفة مشتريات الغاز الطبيعي الجزائري المورد من قبل الشركة التونسية للكهرباء و الغاز حيث بلغت 1758 م د سنة 2015 مقابل 265 م د سنة 2014 و ذلك تبعا لاعتماد تثمين هذا الغاز بالسعر العالمي عوضا عن سعر تفاضلي بـ 90.8 للطن معادل نفط معتمد سابقا،
- تطور الاستهلاك الوطني من المواد النفطية (3.836 مليون طن مقابل 3.427 مليون طن سنة 2014)،
- تراجع الانتاج المحلي للمواد النفطية 1.270 مليون طن سنة 2015 مقابل 1.599 مليون طن سنة 2014 تبعا لارتفاع عدد أيام توقف الانتاج بالمصفاة قصد الصيانة،
- انخفاض حجم و قيمة صادرات المواد النفطية (680 ألف طن و 519 م د مقابل 835 ألف طن و 1017 م د سنة 2014)،
- تراجع كمية و قيمة المبيعات المحلية من المواد النفطية المنتجة (602 ألف طن و 639 م د سنة 2015 مقابل 758 ألف طن و 781 م د سنة 2014)،

- ارتفاع الكميات الموردة من المواد النفطية (3.292 مليون طن مقابل 2.649 مليون طن سنة 2014)
- ارتفاع كلفة النفط الخام المكرر تبعا لاقتنائه بالسعر العالمي عوضا عن سعر تفاضلي (50 دينار للبرميل) معتمد سابقا.

● **دعم المواد الأساسية:** بلغت هذه النفقات 1530 م د في موفى ديسمبر 2015 أي نفس المستوى المقدر بقانون المالية التكميلي لسنة 2015 مقابل 1417 م د إلى موفى ديسمبر 2014 أي زيادة بـ113 م د تهم دعم الحبوب بـ129 م د مقابل تراجع في دعم الزيت بـ39 م د.

هيكلية دعم المواد الأساسية



- **دعم النقل:** بلغت نفقات دعم النقل 416 م د في موفى ديسمبر 2015 أي نفس المستوى المقدر بقانون المالية التكميلي لسنة 2015 مقابل 385 م د إلى موفى ديسمبر 2014 أي زيادة بـ31 م د. و تجدر الإشارة إلى أن الشركات الجهوية للنقل تستأثر بالجزء الأكبر من نفقات دعم النقل (229 م د) تليها شركة النقل بتونس: النقل عبر الحافلات (120 م د).

❖ التدخلات الأخرى دون الدعم

بلغت التدخلات دون الدعم في موفى ديسمبر 2015 حوالي 1739 م د مقابل 1647 م د في نفس الفترة من السنة السابقة مسجلة بذلك زيادة بـ91 م د أو 6% تهم بالأساس:

- الجماعات المحلية بـ32 م د،
- القروض الجامعية بـ31 م د،
- العائلات المعوزة بـ16 م د.

II. نفقات التنمية و القروض

بلغت نفقات التنمية و القروض 5024 م د في موفى ديسمبر 2015 مقابل 5168 م د في موفى ديسمبر 2014 مسجلة بذلك تراجعا بـ3% أي 144 م د.

2015		2014		2013				
%الانجاز	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	ق م ت	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	
								نفقات التنمية
91.2%	4 802	1 523	5 264	4 792	1 050	4 394	1 278	الإستثمارات المباشرة
98.2%	2 358	749	2 401	1 634	560	1 684	556	التمويل العمومي
97.7%	1 407	418	1 440	2 163	238	1 665	304	إستثماراتالدولة على القروض الخارجية
106.3%	494	208	465	470	100	479	246	صناديق الخزينة
91.4%	543	147	594	526	153	566	173	نفقات غير موزعة
0.0%			365					
								القروض
194.6%	222	75	114	376	159	171	10	القروض الخارجية المعاد إقراضها
178.0%	178	25	100	125	13	197	50	قروض وتسبقات الخزينة الصافية
313.6%	44	51	14	251	146	-26	-40	
93.4%	5 024	1 598	5 378	5 168	1 209	4 565	1 289	الجملة

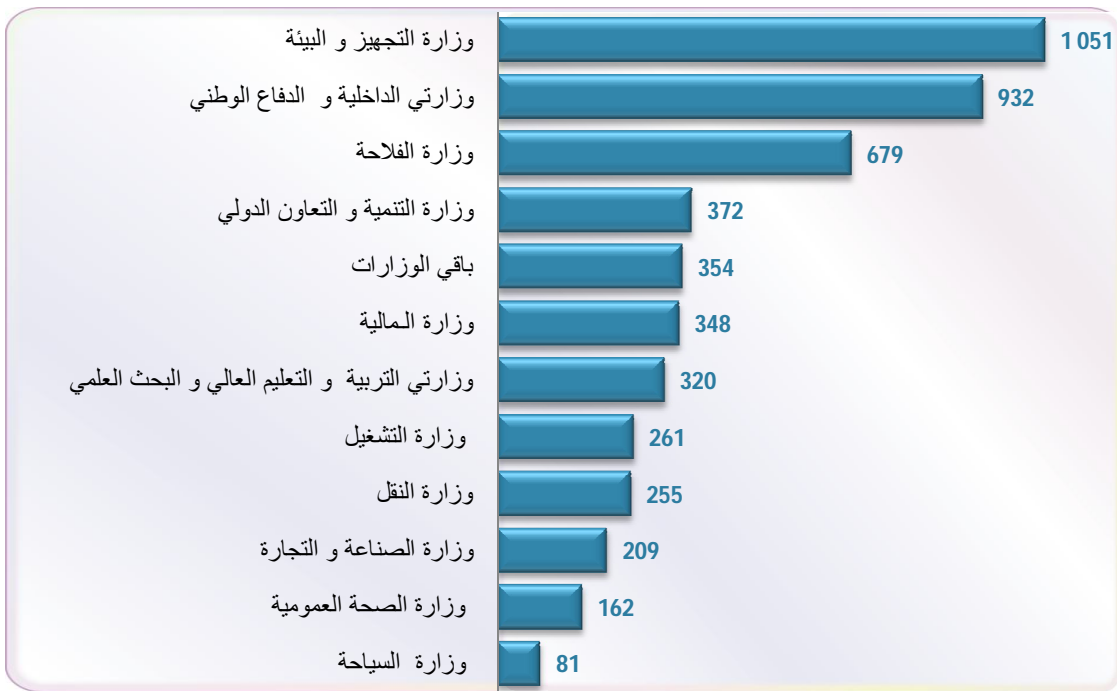
و يعزى هذا التراجع الى :

- تراجع التمويل العمومي بمبلغ 755 م د مرده أن ميزانية سنة 2014 تضمنت مبالغ استثنائية: 500 م د بعنوان اعادة رسملة البنوك العمومية و 150 م د بعنوان شركة التصرف في الأصول.

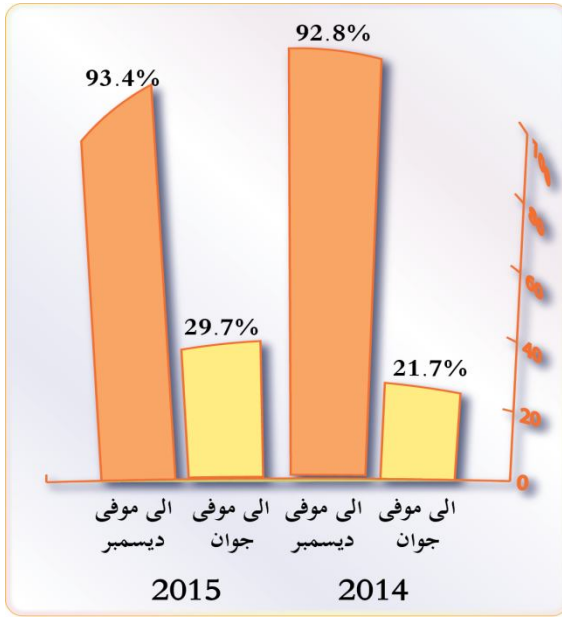
- تراجع قروض و تسبقات الخزينة الصافية بـ207 م د يهم أساسا الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد بـ93 م د و الديوان الوطني للزيت بـ80 م د و مصنع التبغ بالقيروان بـ35 م د،
- في المقابل ارتفعت الاستثمارات المباشرة بـ724 م د يهم أساسا وزارة الدفاع الوطني بـ239 م د و وزارة الداخلية بـ169 م د، و وزارة التجهيز و البيئة بـ97 م د ثم وزارة الصحة بـ57 م د.

و تجدر الإشارة إلى أنه في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2015 تم رصد إعتمادات إضافية للمؤسسة العسكرية و الأمنية و الديوانة في إطار دعم الإمكانيات لمجابهة الإرهاب و السوق الموازية من جهة، و تخصيص 175 م د بعنوان القسط الأول من برنامج الدعم الاقتصادي لمساعدة و دعم المؤسسات الاقتصادية و القطاعات المتضررة من جهة أخرى .

نفقات التنمية و القروض حسب الوزارات



% الإنجاز



و قد سجّل نسق إنجاز نفقات التنمية والقروض تحسّنا خلال السداسي الثاني من السنة الجارية مقارنة بالسداسي الأول من نفس السنة، حيث شهدت ارتفاعا من 1598 م د في موفى جوان 2015 إلى 5024 م د في موفى ديسمبر 2015. و قد بلغت نسبة الانجاز لنفقات التنمية و القروض 93% إلى موفى سنة 2015 متأتية من الاستثمار المباشر بنسبة انجاز 98% و التمويل العمومي بنسبة انجاز 98%.

III. خدمة الدين العمومي

بلغت نفقات خدمة الدين العمومي في موفى سنة 2015 حوالي 4609 م د مقابل 4865 م د في موفى 2014 أي أنها تراجعت بـ 256 م د أو 5% و يعزى ذلك أساسا الى :

- تراجع تسديد أصل الدين العمومي الداخلي بـ 486 م د حيث تم في سنة 2014 تسديد مسبق لجزء من خط رقاع الخزينة 7% 9 فيفري 2015 يقدر بـ 178 م د.

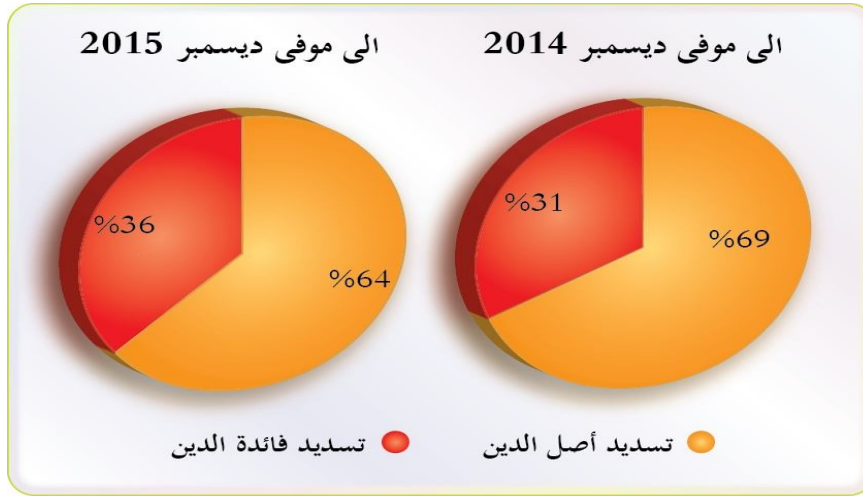
توزيع رقاع الخزينة القابلة للتنظير

2015	2014	
	814	رقاع خزينة 7.5% 14 أبريل 2014
	889	رقاع خزينة 8.25% 9 جويلية 2014
583	178	رقاع خزينة 7% 9 فيفري 2015
783		رقاع خزينة 5% أكتوبر 2015

- تطور في تسديد أصل و فائدة الدين العمومي الخارجي بـ 102 م د و 112 م د على التوالي.

%	2015			2014		2013		
	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	ق م ت	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	
96.6%	2 965	1 376	3 070	3 349	1 492	3 009	1 771	تسديد أصل الدين
98.5%	1 792	794	1 820	2 277	976	1 333	620	الدين الداخلي
93.9%	1 173	582	1 250	1 072	516	1 677	1 152	الدين الخارجي
93.9%	1 644	882	1 750	1 516	768	1 414	716	تسديد فائدة الدين
98.6%	957	538	970	949	470	844	384	الدين الداخلي
88.1%	687	344	780	566	298	570	332	الدين الخارجي
95.6%	4 609	2 258	4 820	4 865	2 259	4 423	2 487	الجملة
98.5%	2 749	1 332	2 790	3 227	1 446	2 177	1 004	الدين الداخلي
91.7%	1 861	926	2 030	1 638	814	2 247	1 484	الدين الخارجي
101.6%	46 108	41 539	45 400	41 054	37 583	34 987	33 453	حجم الدين العمومي
103.8%	16 209	15 068	15 623	16 273	15 999	15 024	14 116	الدين الداخلي
100.4%	29 899	26 471	29 777	24 781	21 584	19 963	19 337	الدين الخارجي

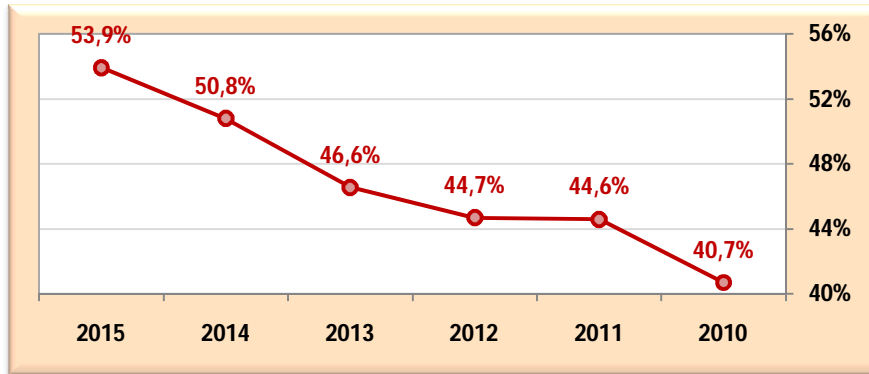
هيكل خدمة الدين العمومي



❖ حجم الدين العمومي

بلغ حجم الدين العمومي في موفى ديسمبر 2015 حوالي 46108 م د أو 53.9% من الناتج المحلي الاجمالي مقابل 41054 م د أو 50.8% من الناتج المحلي الاجمالي في موفى 2014 أي زيادة بحوالي 5053 م د.

تطور حجم الدين العمومي (% من الناتج الاجمالي المحلي)



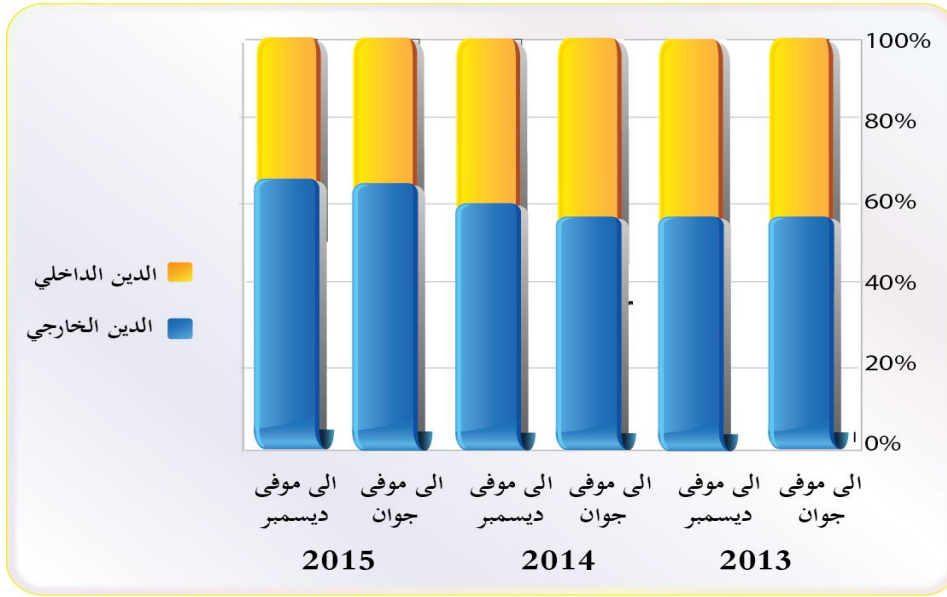
و قد تم اعتماد معدل أسعار الصرف في تاريخ 31 ديسمبر 2015 كما يلي:

– € = 2.2015 دينار

– \$ = 2.149 دينار

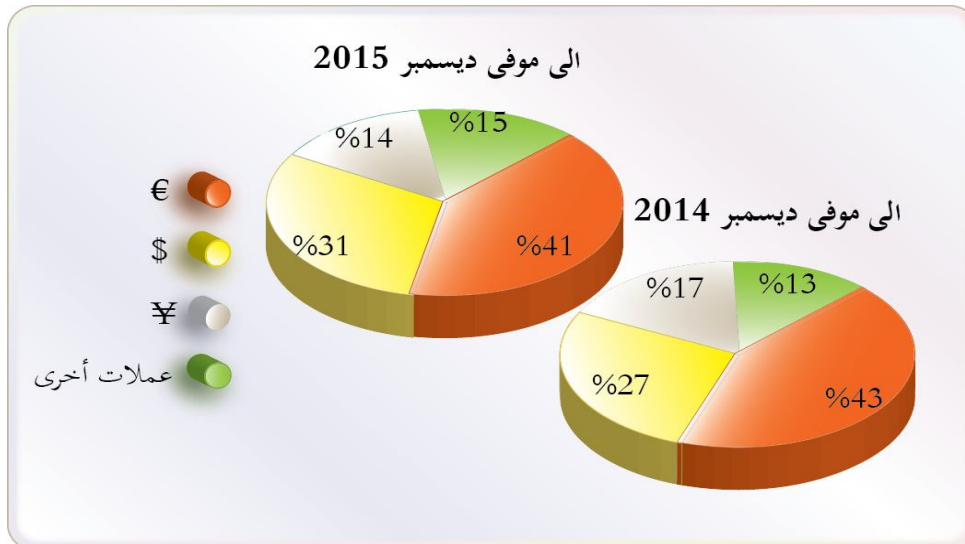
– ¥1000 = 16.7302 دينار

هيكلية و تطور حجم الدين العمومي



و تجدر الإشارة إلى تواصل ارتفاع مناب حجم الدين العمومي الخارجي الذي بلغ 65% من جملة الدين مقابل 60% في موفى سنة 2014 و 57% في موفى 2013 بالعلاقة مع تزايد حاجيات التمويل و ضعف إمكانيات السوق الداخلي و بالتالي ضرورة اللجوء للأسواق المالية العالمية بالرغم مما تمثله من مخاطر مرتفعة خاصة في ما يهم سعر الصرف.

هيكلية حجم الدين العمومي الخارجي حسب العملات

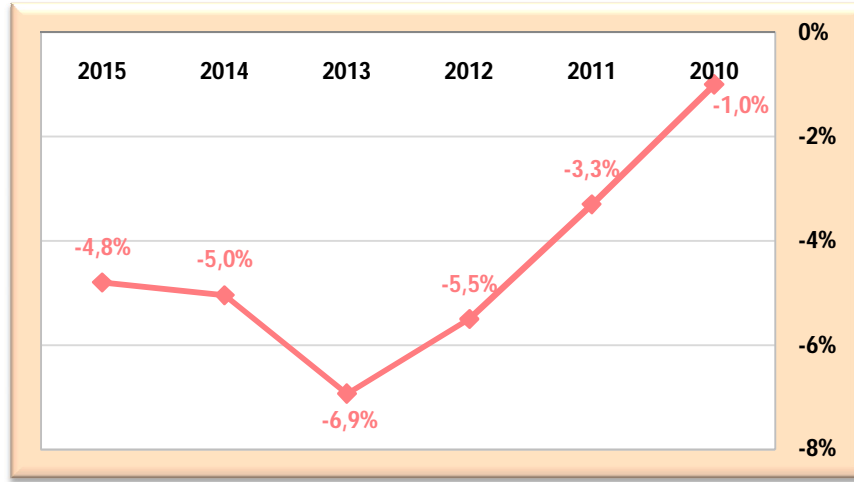


و تبقى عملة الأورو المكون الأساسي للدين الخارجي مع الإشارة إلى ارتفاع مناب المديونية بالدولار من 27% في 2014 إلى 31% في 2015.

عجز ميزانية الدولة و تمويله

و نتيجة لكل ما سبق أفضت النتائج الأولية لتنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2015 إلى تسجيل عجز (دون اعتبار مداخيل التخصيص و الهبات الخارجية و المصادرة) بحوالي 4100 م د أو 4.8% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 4074 م د أو 5% في موفى ديسمبر 2014 مسجلا بذلك ارتفاعا ب 25 م د و 4186 م د أو 4.8% مقدره بقانون المالية التكميلي لسنة 2015.

تطور عجز الميزانية (% من الناتج الإجمالي المحلي)



عجز ميزانية الدولة و تمويله

و قد تم تمويل هذا العجز كما يلي:

2015				2014		2013		
% لانجاز	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	ق م ت	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	
94.8%	292	97	308	370	1	225	34	هبات خارجية
	0					1 070	64	مداخيل التخصيص
35.0%	70	0	200	96		479		مداخيل المصادرة
11.8%	-82	139	-689	1 055	-240	1 673	1 173	الاقتراض الصافي الداخلي
-85.6%	590	65	-689	990	1 269	511	189	الاقتراض الصافي فوق السنة
210.6%	2 382	860	1 131	3 268	2 245	1 843	809	الاقتراضات
98.5%	1 792	794	1 820	2 277	976	1 333	620	التسديدات
	-672	74		65	-1 509	1 163	984	ايداعات الخزينة
87.5%	3 819	-51	4 367	2 553	-46	1 760	-856	الاقتراض الصافي الخارجي
88.9%	4 993	531	5 617	3 625	469	3 437	296	الاقتراضات
93.9%	1 173	582	1 250	1 072	516	1 677	1 152	التسديدات
97.9%	4 100	186	4 186	4 074	-286	5 207	416	الجملة

و تجدر الإشارة إلى أن نتائج التمويل إلى موفى ديسمبر 2015 لا تتضمن عملية رسملة البنوك (647 م د) و التي أدرج قسط أول منها بقيمة 500 م د في ميزانية 2013 و قسط ثاني بقيمة 500 م د في ميزانية 2014 الا أنه لم يترتب عنها دفعات خزينة إلا في سنة 2015 اثر استكمال تقارير Audit بمبلغ 647 م د.

I. المصطلحات⁽¹⁾

قانون المالية : ينص قانون المالية لكل سنة عن جملة تكاليف الدولة و مواردها و يأذن بها في نطاق أهداف مخططات التنمية و حسب التوازن الاقتصادي و المالي الذي يضبطه الميزان الاقتصادي،

عجز ميزانية الدولة : هو الفارق بين الموارد الذاتية و جملة النفقات دون اعتبار أصل الدين العمومي،

الموارد الذاتية : تشمل موارد ميزانية الدولة المداخل الجبائية الإعتيادية والمداخل غير الجبائية الاعتيادية التي تكون العنوان الأول والمداخل غير الاعتيادية وموارد الإقتراض التي تكون العنوان الثاني للميزانية كما تشمل الموارد الموظفة لصناديق الخزينة،

المداخل الجبائية: تتكون من المداخل الجبائية الاعتيادية (تمثل العنوان الأول و تنقسم إلى أداءات مباشرة (الضريبة على الدخل و الضريبة على الشركات) و أداءات غير مباشرة (معاليم ديوانية، أداء على القيمة المضافة، معلوم على الاستهلاك و أداءات أخرى)) و الموارد الجبائية الموظفة لصناديق الخزينة،

المداخل غير الجبائية: تتكون من عائدات المساهمات في المؤسسات العمومية، مداخل عبور أنبوب الغاز الجزائري، استرجاع أصل القروض، مداخل التخصيص، الهبات الخارجية، مداخل المصادرة...

صناديق الخزينة: تشمل صناديق الخزينة على الحسابات الخاصة في الخزينة و حسابات أموال المشاركة و تفتح ضمن دفاتر أمين المال العام. تمكن الحسابات الخاصة في الخزينة من توظيف مقايض لتمويل عمليات معينة تهم بعض المصالح العمومية، تمثل أموال المشاركة المبالغ التي يدفعها الأشخاص الماديون والذوات المعنوية بعنوان المساهمة في تمويل بعض العمليات ذات مصلحة عمومية،

نفقات التصرف: تمثل الجزء الأول من النفقات و تتضمن التأجير العمومي، نفقات وسائل المصالح، نفقات التدخل العمومي و نفقات التصرف لصناديق الخزينة و نفقات التصرف الطارئة،

نفقات التنمية: تتكون من الإستثمارات المباشرة، التمويل العمومي، نفقات التنمية الطارئة، نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة، نفقات التنمية لصناديق الخزينة، و نفقات التنمية الطارئة،

تسديد الدين العمومي: يهتم تسديد فوائد الدين العمومي و تسديد أصل الدين العمومي.

.II الأساس القانوني لإصدار البيانات

- القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة.
- الأمر عدد 2856 لسنة 2011 مؤرخ في 7 أكتوبر 2011 يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 556 لسنة 1991 المؤرخ في 23 أبريل 1991 والمتعلق بتنظيم وزارة المالي، تكلف الإدارة العامة للموارد و التوازنات بإعداد و نشر الإحصائيات المتعلقة بالمالية العمومية.

.III مصدر البيانات

- منظومة "رفيق" لمداخل ميزانية الدولة،
- منظومة "سندة" للمداخل المرتبطة بالتجارة الخارجية،
- منظومة "أدب" لنفقات ميزانية الدولة،
- منظومة "سياد" لعمليات الدين الخارجي (الاقتراضات و التسديدات)،
- منظومة "انصاف" للتأجير العمومي.